الأسباب الهيكلية للأزمة السياسية في تركيا

عثمان جان

باحث سياسي

ملخص

حاول أحد مراقبي الثورة الفرنسية في عام 1789، وهو سليم الثالث، تحديث الجيش والإدارة العثمانية من خلال البدء في برنامج Nizam-ı Cedid (النظام الجديد) في أوائل القرن التاسع عشر. لكنه لم يدرك أنه كان بذلك يخلق دافعًا لأولئك الذين يريدون الاستيلاء على سلطة الدولة. ولم يتصور أن هذا من شأنه تحديد ديناميات السياسة في تركيا لأكثر من قرنين من الزمان.

الغريب، أن سليم الثالث لم يختر دراسة وتتبع النموذج البريطاني لمشروعه "التجديدي"، حيث كانت بريطانيا العظمى آنذاك قد أنشأت بالفعل مؤسسات اقتصادية وسياسية تشاركية وبدأت الثورة الصناعية. لكنه بدلًا من ذلك، تلقى الدعم السياسي والإستراتيجي والتقني من فرنسا (وطن اليعقوبية والقومية والمركزية المتشددة) وبروسيا (مهد الوصاية البيروقراطية). ربما لم يدرك سليم الثالث أن هذا كان أسوأ مزيج للعالم العثماني المتعدد الأعراق، مثل "إشعال الكبريت بالقرب من البارود". لقد أدى هذان النموذجان إلى إنشاء هيكل سياسي وأيديولوجي مركزي صارم تحت وصاية البيروقراطية. لذا خلق الصراع على السلطة حافزًا حيويًا "للسيطرة" على السياسة، وإنشاء فرد ومجتمع جديدين من خلال الاستيلاء على السلطة. لذلك ينبغي النظر إلى أزمة 17 ديسمبر والصراعات المماثلة على السلطة في هذا الإطار.

منذ 17 ديسمبر 2013 تشهد تركيا جوًّا سياسيًّا متوترًا. بدأت عملية 17 ديسمبر بخطوة سياسية قامت بها حركة كولن، التي كان يُنظر إليها حتى وقت قريب على أنها منظمة دينية. وبمجرد تحرك الحكومة والبرلمان المؤسسات الممثلة للديمقراطية– لمواجهة هذه الخطوة باستخدام سلطاتها الدستورية، تحول النقاش إلى صراع شمولي ووجودي.

في هذه العملية، حاول الكثيرون اتخاذ موقف سياسي؛ بمناقشة من هو على الحق ومن هو على الباطل. ومع ذلك، يجادل بعض

رؤية تركية
2014 - 12
88 - 79

المَعنيين أن هذه المشكلات ذات صلة بالنظام الدستوري للجمهورية التركية، وأنها نتاج النظام القائم ولا يمكن تجنبها. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الخطوات والإستراتيجيات السياسية التي قامت بها حركة كولن، فإننا سنلاحظ أننا نواجه اللعبة الأكثر شيوعًا في التاريخ السياسي التركي، وهي تشكيل السياسة من خلال استخدام مؤسسات الدولة. ثم، إننا بحاجة إلى أن نطرح هذا السؤال: لماذا تشعر حركة دينية بحاجتها لمثل هذه الإستراتيجية السياسية؟ كيف يمكن لحركة دينية أن تتحول إلى معارضة سياسية في محاولة للسيطرة على السياسة والوصول إلى السلطة؟ ولكي نفهم هذا، نحتاج إلى أن ننظر إلى بنية الدولة ونظامها القضائي.

يفتح الكتاب الذي نشر في ألمانيا بعنوان، القضاء والاشتراكية القومية Judiciary and National Socialism، بجملة "Kaiser is gone. his judges remain." "ذهب القيصر، وبقي قضاته". عندما انتقلت ألمانيا إلى الديمقراطية في عام 1918، ظل نظام الدولة وسلطتها القضائية الموروثة عن بروسيا قائمين دون مساس. فقط تمت إضافة البرلمان الذي لديه السلطة التشريعية للنظام. خلال الفترة 1920–1933، حاولت المؤسسات السياسية البروسية السيطرة على البرلمان باستخدام القضاء. لكن في الواقع، عندما استولى النازيون على السلطة في عام 1933، لم يشعروا بالحاجة إلى مس الجهاز القضائي. العنصر المفقود الوحيد الذي لم يتحقق في النظام هو مركزية الدولة. لكنهم حققوا هذا البند من خلال "Gleichschaltung der Länder". حوَّل المركز الإمبريالي الدول إلى مدن. وكان جميع القرارات السياسية والإدارية والقضائية والاقتصادية للدولة صادرة عن السلطة المركزية. ومن خلال إنشاء مؤسسات مركزية جديدة تمت إعادة تصميم الأفراد والمجتمع وفقًا للأيدولوجية النازية.

بالطبع ليست التجربة التركية مختلفة كثيرًا. فكما بدأت خطوة 17 ديسمبر من خلال القضاء، حدثت محاولات مماثلة في الماضي. لذا فإننا بحاجة لمناقشة الهيكل الدستوري العام لتركيا والنظام القضائي.

اختيار المركزية الصارمة

يقوم التنظيم السياسي للجمهورية التركية على الافتراض الذي أنتجه التحديث العثماني: من أجل إنقاذ الإمبراطورية المنهارة، كانت هناك حاجة إلى إعادة تصميم ليس فقط النظام السياسي ولكن المجتمع برمته. ظهرت هذه الفكرة في ظل غياب الطبقة البرجوازية، من خلال البيروقراطية المتعلمة والمستنيرة والتي حولت نفسها في نهاية المطاف إلى نخبة سياسية. تميزت الحركات الإصلاحية التي نشأت في القرن التاسع عشر بنفس المنطق. وعند تحويل المجتمع، ظهرت مقترحات بشأن إصلاح المؤسسات الراسخة، وخرجت نقاشات سياسية ودينية متنوعة. ومع ذلك، فإن الجهات الفاعلة الرئيسة التي بيدها القدرة على تحمل عبء التغيير كانت الطبقة البيروقراطية التي بيدها السلطة السياسية في المركز. وجرى تحديث

المجتمع، بدوره، في التاريخ باعتباره لب هذا التحول.

فكرة إنقاذ البلاد من خلال تحويل الفرد والمجتمع، كان المقصود منها أن الهياكل المهيمنة هي المتحكمة في مصادر القوة. ولهذا فإن كل القرارات والسياسات والإستراتيجيات السياسية وحتى الاقتصادية كانت تنبع من المركز. وكان يتعين تدمير الديناميات المحلية التي كانت بمثابة مراقب على السياسة. لذا فإن الهيكل السياسي الفعال الذي كان يتناسب مع هذا الوضع هو النظام المركزي الصارم.

لم تتخلَّ النخب العثمانية عن هذه الفكرة على الرغم من أنه كان واضحًا أن الحركات القومية والفردية المستوحاة من الثورة الفرنسية ستؤثر بعمق في الإمبراطورية العثمانية المتعددة الجنسيات. وكان واضحًا أن البنية التحتية الاقتصادية المتدهورة ستسرع الانهيار السياسي للإمبراطورية. ربما كانت النخب السياسية العثمانية ببساطة مبهورة بالقوة "الخارقة" لليعقوبية الفرنسية ومركزيتها الصارمة.

وبينما ثارت المحليات ضد المركزية، كانت النخب أكثر عنفًا، وركزت على تأمين النظام العام. وأجج هذا المزيد من المشاعر القومية وأدى إلى تدخل قوى خارجية. بعد التدخل الخارجي، انفصلت دول مختلفة عن الإمبراطورية خطوة بخطوة. في مواجهة ذلك، شعرت النخب السياسية بضرورة التمركز لجعل المجتمع موحدًا. وأصبحت هذه الحاجة الأساس القانوني لأول دستور عثماني في عام 1876. وبعد هذا التاريخ، وقع العثمانيون تحت تأثير الأيديولوجية الألمانية بسرعة. وعندما اغتصبت لجنة الإعجاب

الألماني في الاتحاد والترقي (CUP) السلطة من خلال انقلاب عسكري في عام 1913، وصل التطرف في اختيار النخب السياسية المركزية مداه. ومع ذلك، فإن الإمبراطورية متعددة الجنسيات لم تستطع أن تكون منتظمة: بسبب هيكلها الديموغرافي والثقافي والفكري ولم يكن من الممكن منع انهيارها في الحرب العالمية الأولى.

تعرضت كوادر لجنة الإعجاب الألماني في الاتحاد والترقي CUP -الجيل التالي من النخب السياسية المركزية واليعقوبية- لأزمة شرعية؛ لأنهم قادوا الإمبراطورية إلى انهيارها. ساعد هذا في تعزيز التيارات الليبرالية واللامركزية لفترة وجيزة. بفضل هذا التطور، ظهرت مقاومة قوية ضد المركزية في برلمان 1920 خلال حرب الاستقلال. في نهاية المطاف، فإن دستور 1921 -اللامركزي والأكثر ديمقراطية وليبرالية ودستورية في تركيا على الاطلاق- تمت الموافقة عليه، وتم البدء في تنفيذه. أعطى الدستور السلطات المحلية المؤسسات الإدارية والسياسية والقرارات في مجالات التعليم، والاقتصاد، والجامعات، والزراعة، والخدمات الاجتماعية، والمؤسسات، وحتى بعض أنشطة الشرطة. وشرع هيكل تنظيمي تشاركي بالكامل من المحليات إلى المركز. ومع ذلك، تم إلغاء هذا الدستور عندما وصلت النخب البيروقراطية إلى سدة الحكم من خلال الجيش، كما تم حل البرلمان.

في العهد العثماني، تركزت السلطة في إسطنبول. ومع ذلك، في الفترة الجمهورية، أصبحت أنقرة المركز الجديد. الدستور الذي تمت صياغته في أعقاب قيام الجمهورية احتفظ بنظام المركزية العثماني. ونتج عن هذا الاختيار ثورات كردية وعلوية. كما تمت عرقلة أية إمكانية لتغيير التركيبة السياسية بالانقلابات العسكرية التي قامت بها النخب نفسها. وفي كل مرة، تمت إعادة صياغة الدستور. واستمرت الخلافات بين الدساتير المختلفة في العديد من القضايا، ولكن المركزية الجامدة والخيارات الأيديولوجية لم يتم المساس بها. في هذا الصدد، ليس هناك فرق بين دساتير 1924، و1961 و1982.

ورأينا في جهود صياغة الدستور في البرلمان التركي بعد عام 2011، أن الأحزاب الثلاثة وافقت أولًا وقبل كل شيء على الهيكل الإداري المركزي الصارم. وهذا يدل على أنه لا نية حتى الآن لإلغاء المركزية وتحرير هيكل الحكم. والواقع أن تركيا لا تزال محكومة وفق بنية مركزية صارمة، باستثناء دستور عام 1921، بسبب الأيديولوجيا السياسية للنخب الحاكمة التي هيمنت على السياسة التركية لفترة طويلة.

بدءًا من التحديث وتحول المجتمع في العهد العثماني، هدفت جميع المؤسسات الدستورية، باستثناء برلمان عام 1920، إلى خلق فرد جديد ومجتمع جديد. وتطلب هذا مركزية صارمة. وطبعًا من أجل إعادة تصميم الفرد والمجتمع، كان لابد من مركزية أساليب ومحتوى التعليم. أيضًا بما أن اقتصاد البلاد ارتبط بالسلطة، لذلك كان لابد أن تقوم القوى المركزية بإدارته. وقد أتاح الاقتصاد المركزي فرصة استثنائية للتشبث بالسلطة. فمن خلال الإعانات

والتدابير الوقائية، كانت النخب السياسية قادرة على إنشاء مجموعات رأسمالية والحفاظ على سلطتها.

وبسبب المركزية، كانت أنقرة العاصمة مركز جميع قرارات المجتمع. وجعل هذا من أنقرة الفاعل الرئيس ومنحها مزايا عديدة، بينما الإدارات المحلية لم يكن لها أي صلاحيات، لدرجة أن سكان الحي لم يستطيعوا أن يقرروا لون أرصفتهم، أو يكون لهم رأي في المتنزهات والحدائق الخاصة بهم. دعونا لا ننسى، تقسيم بارك ومشروع التشجير، الذي أشعل أحداث غازي بارك بسبب قرار اتخذته الحكومة المركزية.

ضمنت القوى البيروقراطية في أنقرة أن تظل السلطة دائمًا في أيدي نخبها، حتى لو كان من المفترض أن من يتولى الحكم هو البرلمان والحكومة المدنية. على سبيل المثال، ليس من قبيل المصادفة أن أهم القواعد القتالية للجيش تقع في أنقرة. ومن جهة أخرى، الفصل بين السلطات من حيث المبدأ، قُصد به في الواقع، تركيز جميع القوى في أيدي النخب السياسية في ظل وجود برلمان غير فاعل. لقد كانت هناك آلية مراقبة وتوازن ولكن غير ديمقراطية. وبالرغم من وجود توازن بين سلطة المركز والممثلين الديمقراطيين الذين اكتسبوا الشرعية من خلال الانتخابات، ومثلوا المجتمع، إلا أن القرارات النهائية كانت دائمًا تصدر من القوى التي تسيطر على المركز.

طبقت النخب السياسية البيروقراطية التي تسيطر على المركز مبدأ المراقبة وكان القضاء أهم أسلحتهم. ومن ثَمّ، جعلت

ضمنت القوى البيروقراطية في أنقرة أن تظل السلطة دائمًا في أيدي نخبها، حتى لو كان من المفترض أن من يتولى الحكم هو البرلمان والحكومة المدنية

السلطة المطلقة في المركز السلطات المحلية من دون صلاحيات، كما سيطرت القوى المركزية على التحول الفكري للمجتمع. في نفس الوقت، أصبحت المعارضة تهديدًا وهدفًا للنظام. لقد خلق النظام السياسي حافزًا ليثور ضده، ولا يزال هذا الدافع قويًّا حتى اليوم.

بعد عام 1950، اعتقدت المعارضة في تركيا أنه من الممكن تغيير هذا المصير من خلال انتخابات ديمقراطية. ومع ذلك، حطم انقلاب 1960، الذي قامت به النخب السياسية، الآمال في الديمقراطية، وفرضوا دستورهم على المجتمع ودمروا جاذبية الانتخابات الديمقراطية والدافع الديمقراطي. فحتى إذا وصلت المعارضة السياسية إلى السلطة عن طريق الانتخابات، فإنها بسبب الدستور، لن يمكنها إذا قادت الحكومة اتخاذ أي قرارات سياسية كبرى. لقد اقتصر اختصاص الحكومة على إدارة الاقتصاد وضمان النظام العام. وأدى هذا الوضع إلى البحث عن أنواع مختلفة من المعارضة بعد عام 1960. وفي حين أن أغلبية كبيرة من المجتمع حاولت التعبير عن معارضتها من خلال الانتخابات، ظهرت

حركات سياسية يمكن اعتبارها راديكالية. أيضًا الجماعات المختلفة ثقافيًا في المجتمع: مثل الأكراد والعلويين لم تُتَح لهم الفرصة لكي يكونوا أغلبية. لذلك كانت معارضتهم باعثًا لإضفاء الشرعية على استخدام العنف في مواجهة سياسات المركز الاقصائية.

وبتهيئة أنفسهم ضد أيديولوجية المركز اليعقوبية ، قامت الحركات التي تمثل الأغلبية المحافظة في المجتمع بوضع

حطم انقلاب 1960، الذي قامت به النخب السياسية، الآمال في الديمقراطية، وفرضوا دستورهم على المجتمع ودمروا جاذبية الانتخابات الديمقراطية والدافع الديمقراطي

إستراتيجية للاستيلاء على السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية من أجل حماية أنفسها. هذا النوع من المعارضة تبنته حركة الرؤية الوطنية في تركيا. هذه الحركة تمثلت سياسيًا في حزب النظام الوطني (MNP)، وحزب الخلاص الوطني (MSP)، وحزب الرفاه، وحزب الفضيلة (FP) وحزب السعادة (SP). أما حزب العدالة والتنمية باعتباره القوة المعارضة الأكثر اعتدالًا والأقرب إلى يمين الوسط، فقد احتضن إستراتيجية هذه الأحزاب للوصول إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية.

وثمة قوة معارضة سياسية إسلامية أخرى اتبعت إستراتيجية أكثر دقة من خلال التغلغل في المؤسسات في مركز النظام واعتمدت خارطة طريق للاستيلاء عليها من الداخل. هذه الإستراتيجية كانت أكثر دقة: لأن الجهات الفاعلة الرئيسة لهذه المعارضة أدركت أن السلطة تكمن في المركز ومؤسساته وليس في الانتخابات البرلمانية. ورأوا أن أي حركة تتمكن من السيطرة على المركز يمكنها السيطرة على تركيا بأسرها. الأهم أن هذه المؤسسات هي من احتكرت حق الدولة الشرعي في استخدام القوة.

وبما أن تلك المعارضة السياسية الإسلامية نأت بنفسها عن السياسة الحزبية، وأعطت انطباعًا بأنها "فوق السياسة"، فقد قويت الحركة مع مرور الوقت وسيطرت على مركز قوة الدولة.

السبب الرئيس لظهور حركة كولن هو الآلية السياسية المركزية اليعقوبية. تظهر التطورات الأخيرة أنه عندما تقول حركة كولن: "حان الوقت"، فإنها قادرة على حشد أفرادها داخل المؤسسات، ومن ثَمّ زعزعة السياسة التركية إلى حد خطير. ولكن هذا خلق مشكلة أخرى للحركة: ففي حين كانت تيارات المعارضة السياسية أكثر نشاطًا في الساحة الديمقراطية على أنه جزء من إستراتيجيتها السياسية، كانت حركة كولن تعارض تغيير البنية السياسية المركزية التي هي سبب وجودها. ومن ثَمّ، أصبح لا مفر من أن تجد الحركة نفسها في صف النخب السياسية القديمة. ونتيجة لذلك، فإن تلك الحركات التي تواصل النضال السياسي من خلال خوض انتخابات ديمقراطية وأولئك الذين يحاولون الاستيلاء على المؤسسات

في المركـز أصبحـوا وجهـين لعملـة واحدة. وأتاحت أوجه التشابه بينها المجال لتحالفات سياسـية. لـذا عندمـا ننظر إلى ألـوان الطيف السـياسي في أعقـاب أحـداث 17 ديسـمبر، يمكننـا تحديـد الدافـع وراء الصدامـات بوضوح.

لقد أتاح النظام الدستوري القائم المعادي للديمقراطيـة، بمركزيتـه الصارمـة، وهيكله الإقصائـي اقتصاديًـا ومؤسسـيًا- السـيطرة عـلى المجتمـع، وأدى إلى تدهـور السياسـة. وبما أن النظام افتقر إلى أيّ شرعية ديمقراطية حقيقيـة، ظلـت الأحـزاب السياسـية ذات الأيديولوجيات غير قادرة على تحويل أنفسها إلى جهات فاعلة ديمقراطية. ولم تتمكن هذه الحـركات مـن الحصول على أكثـر من 30 في المئـة مـن الأصـوات. وبمناهضتهـا المركـز، فإن الحـركات السياسـية التي تمثـل الأغلبية البرلمانيـة والحكومـة نفسـها لم تسـتطع تلبيـة المطالب المجتمعية؛ لأنها افتقرت إلى الأدوات الدستورية والمؤسسـية اللازمة للسيطرة على المركز. ومن ثَمّ، فقد الناس الثقة بالمؤسسات الديمقراطية. ونتيجة لذلك، سـاءت أحوال المعارضة السياسية المناهضة للمركز. وسُمح للجهـات التـي تمثـل الديمقراطيـة جزئيًا أن يكـون لهـا رأي في الاقتصـاد فقـط، ولم يكن لهـا عـلى الإطـلاق أي تأثـير في القـرارات الحاسمة، وهو ما أصبح عاملًا خطيرًا في هذا الانحطاط.

لكـن التعديـلات الدسـتورية في 2010 أتاحت اسـتقلالًا محدودًا للقضـاء بعيدًا عن النخـب القديمة. ومـع أن النظام تحدث عن الفصـل بـين السـلطات، فإنه لم يُصمّـم وفقًا

لهذا المبدأ. لكن مع التعديلات الدستورية، ظهرت صورة سياسية جديدة ومعقدة. واكتسب الحزب السياسي الذي وصل إلى السلطة ديمقراطيًا، سلطة لم يكن ليكتسبها في ظل أي نظام ديمقراطي حقيقي. وعزز هذا الوضع السيطرة على المركز. ومع نمو البلاد اقتصاديًا، أصبح المركز الذي تحكم في الاقتصاد أكثر جاذبية، ونتيجة لذلك، احتدم الصراع بين الحكومة والمعارضة. لذا فإنه من دون تغيير الهيكل الأساسي للنظام الدستوري سيستمر هذا التأثير المدمر. ومن الواضح أن الإصلاحات التي تم تنفيذها خلال السنوات العشر الماضية غير كافية في تغيير الخيارات الأساسية للنخب السياسية.

في النهاية، نرى أن الحركة التي ربّما لا تحظى بدعم أكثر من 2-3 في المئة- سيطرت تقريبًا على القضاء بأكمله، وأصبحت مركز قوة غير متكافئة.

استعاضت حركة كولن -التي تقوم الدولة بمعارضتها في المؤسسات- بدافعها الأولي "لحماية نفسها ضد الدولة" تحريكَ الاستيلاء على المركز. فقد غيّرت من أهدافها. وأدى هذا إلى تحركات سياسية فاجأت الكثير من الناس. واليوم، من الواضح أن المعارضة الإسلامية داخل المؤسسات يمكن أن تتحول إلى مجلس ونخبة عسكرية. ومما لا جدال فيه فإن السياسة المؤسسية لا يمكنها أن تنشأ ثقافة ديمقراطية، ولا يمكنها أن ترعى الشرعية الاجتماعية.

إسهام القضاء

لقد كان الدافع وراء عملية 17 ديسمبر واضحًا. الآن، علينا أن نلقي نظرة إلى النظام القضائي الذي جعل مثل هذه العملية ذات

مغزى. لقد تم تصميم النظام القضائي في تركيا من قبل وزير العدل العنصري محمود عزت بوزكورت بعد عام 1924. بوزكورت هو أيضًا من صاغ دستور 1924 والنظام القانوني. وتصريحه الآتي محفور في ذاكرة الجميع: "هؤلاء الذين لا ينتمون إلى العرق التركي في تركيا ليس لهم حق سوى أن يصبحوا عبيدًا". ووفقًا له، فإن الشيء الوحيد الذي يفخر به القضاء هو تحقيق أيديولوجيا شمولية في الحياة الحقيقية.

تعزز هذا النظام القضائي بانقلابَي 1960 و1980. وأصبحت الدولة بدون مؤسسات ديمقراطية سياسية فاعلة، أي البرلمان. والقضاء –المؤسسة التي تتحدث باسم "القانون" و"العدالة"– أصبح الأداة الأكثر فعالية في هيكل الدولة، ومع أنه لم يستمد شرعيته من المجتمع، هدف إلى تشكيل وتصميم المجتمع. وهكذا تم استخدامه على مدار تسعين عامًا وسيلة لتبديد أي معارضة ديمقراطية اجتماعية. على وجه الخصوص، ترويع الأكراد كان أحد أبرز إنجازاته. كما أغلقت المحاكم أحزاب المعارضة، لكن حزب العدالة والتنمية نجا من الإغلاق في عام 2008 على الرغم من فوزه بما يقرب من 50 في المئة من الأصوات.

دون إقامة نظام دستوري ليبرالي، تشاركي ولامركزي، لا يبدو في الأفق أي تغيير في العلاقة بين السلطة والمعارضة.

في عام 2010، أُعيدت هيكلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين (HSYK) والمحكمة الدستورية بدعم من الاتحاد الأوروبي. وكان من المفترض أن يظهر هيكل

في عام 2010، أُعيدت هيكلة المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين (HSYK) والمحكمة الدستورية بدعم من الاتحاد الأوروبي

تعددي. ومع ذلك، في يوليو 2010، ألغت المحكمة الدستورية المواد التي من شأنها أن تجعل التعددية ممكنة في هذه الهيئات. وانتهزت الفرصة الشبكة القضائية لحركة كولن، التي نظمت صفوفها في الجيش والقضاء منذ الثمانينيات من أجل الاستيلاء على مؤسسات الدولة، في أعقاب قرار المحكمة. وفي انتخابات المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين HSYK، استطاعت هذه الشبكة التأثير في أصوات جماعات ضد النخب القديمة عن طريق الترويج بأن "الكماليين قد يأتون أيضًا". وحققت هدفها من خلال الحصول على الأغلبية في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وبدأت في السيطرة على المحكمة العليا، ومجلس الدولة، ثُمّ على القضاء بأكمله.

في النهاية، فإن الحركة التي تحظى ربما بدعم 2–3 في المئة، سيطرت على القضاء بأكمله وأصبحت مركز قوة غير متكافئة. وبعبارة أخرى، "بينما رحل القيصر، ظلت سلطته القضائية كما هي، لكنها فقط غيرت رداءها". والآن لديها القدرة على تصميم وتدمير الحياة السياسية الديمقراطية من خلال دروعها؛ "القانون" و"القضاء".

وكما هو موضح أعلاه، فإن النظام السياسي الشديد المركزية أفسد حركة كولن (تمامًا كما حدث مع جميع التيارات السياسية الأخرى التي قبلت بالنظام كما هو)، وحتمًا وضعها في قائمة معارضي ثقافة السياسة الديمقراطية. وكما روّع الحركة السياسية الكردية على مدار السنوات الثلاث الماضية، يحاول الآن إضعاف وتدمير حركة سياسية ديمقراطية -تعترف بها جميع شرائح المجتمع، وتؤمن أنها الحكومة الأكثر نجاحًا في دمقرطة تركيا- عن طريق استخدام القوة المتراكمة لديه في مؤسسات الدولة.

وفي الختام، من الواضح أن النظام الدستوري شديد المركزية، بمؤسساته الاقتصادية والسياسية الإقصائية، أفرز حركات معارضة استمدت شرعيتها من شرائح واسعة من المجتمع. في الواقع، دمر دافع الوصول إلى السلطة المركزية شرعية القوى التي تسيطر عليه. لقد امتلك المركز القدرة على تدمير معارضيه. لذا وضعت الأقليات طرق معارضة انفصالية مدمرة بسبب هذا النظام الدستوري. وهؤلاء أمثال حركة كولن -الذين وقفوا ضد التحول الديمقراطي، وأولئك الذين يتبنون النظام الديمقراطي، يدفعهم هذا النظام الدستوري اللاتشاركي الاقصائي. لذلك فإنه بدون إقامة نظام دستوري فعال وليبرالي، تشاركي ولامركزي، لا يبدو في الأفق أي تغير في العلاقة بين السلطة والمعارضة.